

نفوذ أردوغان يتسع مع سقوط المعارضة في فخ لعبته



ويستطيع أردوغان الآن أن يكسر ظهر حزب الشعوب الديمقراطي، وأن يهدم كيانه، بل وأن يسجن جميع قياداته إذا لزم الأمر. وسيجنب أردوغان إغلاق الحزب تكتيكياً، حيث سيكون الإغلاق بحكم القانون قد يثير كافيًا، لأن الإغلاق بحكم القانون قد يثير ردود فعل من الغرب.

في الوقت ذاته، فإن أكراد سوريا هم أيضاً ضحايا على نطاق واسع، فقد خسروا الآلاف من المقاتلين في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وقتل منهم المئات في الغزو التركي.

يراقبون في خوف، في حين كان يتم الرّجّ ببعض رؤساء البلديات في السجون.

تعرض الناخبون الأكراد أيضاً للخداع من تحالف حزب الشعب الجمهوري مع الحزب الصالح. فقد كان تصويت الأكراد التكتيكي هو السبب في فقد أردوغان السيطرة على خمسة مجالس من كبيرة. لكن عندما انطلقت موجة القمع ضد حزب الشعوب الديمقراطي، لم يقف حزب الشعب الجمهوري ولا الحزب الصالح للدفاع عن الديمقراطية.

ملايين ناخب. فقد تمت شيطنة الحزب بشكل كبير. في الوقت الذي لا يهتم فيه أردوغان، ولا حزبه، ولا المعارضة، بحجم الوحشية التي يعاني منها النواب المنتخبون من حزب الشعوب الديمقراطي في ظل شعار القومية هذا. وتضاف مأساة الأكراد في تركيا إلى مأساة الأكراد في سوريا، فقد كان الناخبون الأكراد في تركيا أول من عوملوا بعدم احترام عندما أطيح برؤساء البلديات، الذين انتخبهم من مناصبهم ليحل محلهم مسؤولون عنيتهم الحكومة. بعد ذلك، ظلوا

ولم يتبق شيئاً من الجناح الناقد في حزب الشعب الجمهوري، ذلك الجناح الذي عمل جاهدا لضمان حصول تحالف المعارضة على الأصوات الكردية في الانتخابات البلدية.

وكما كانت حسابات أردوغان، فإن المعارضة كانت قد نضجت بما فيه الكفاية لخطة الرامية إلى تحويلها إلى "أحزاب بالاسم فقط" تذكّرنا بالأحزاب في أندريجان.

وتبددت الآمال التي خلقها فوز المعارضة في الانتخابات البلدية، كما تبعد شعار "كل شيء سيكون على ما يرام"، الذي رفعته تلك المعارضة في تلك الانتخابات. وكان لمدهامات الشرطة واعتقال أي شخص يتفوه بكلمة "لا للحرب" أو "السلام" أثر كبير.

وفقد حزب الشعب الجمهوري الرّخم الذي حققه في الانتخابات البلدية. ومع انعدام انسجام الحزب السياسي وافتقاره إلى الاستراتيجية لم يعد أمام الحزب أي خيار سوى أن يبقى متخبطاً خلف أردوغان. ومن الصعب توقع تبعات خيبة الأمل التي أصيب بها ناخبوه، لكن كل ما يمكن قوله هو أنهم على الأرجح سيواجهون إحباطاً شديداً.

نجح أردوغان أيضاً في تبديد حالة السخط وعدم الرضا داخل حزبه، وإحباط تحركات كبار حلفائه السابقين الرامية إلى تأسيس حزب جديد؛ فقد أظهر رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو دعمه للخط الرسمي، بينما التزم الرئيس السابق عبدالله غول، ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان الصمت.

وكان مؤيدو غول وباباجان يتوسلون إليهما للتدخل بتعظيم ولاستفادة من الرّخم الذي خلقه فوز المعارضة في الانتخابات البلدية. لكنهما، في أفضل الأحوال، لن يستعيدا الأرضية التي خسراها قبل حدوث الأزمة التالية. أما في الوقت الحالي، فإنهم يعانون من الضياع ومعرضون للخطر.

وبالتأكيد، فإن الضحية الأولى هم أكثر من 14 مليون كردي يعيشون في تركيا وحزبهم، حزب الشعوب الديمقراطي، ثالث أكبر حزب في البرلمان، والذي يؤيد أكثر من ستة

وقال مصدر مطلع مقرب من القصر الرئاسي إن استطلاعات الرأي التي تجريها الرئاسة تشير إلى أن معدل القبول بأردوغان كان 30 بالمائة قبل الغزو، لكنه ارتفع الآن إلى نحو 40 بالمائة. ومن الواضح أن السياسيين سيحاولون تعظيم هذا الأثر بالإعبيهم السياسية. وفي الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تحولا تاريخياً، في ظل انسحاب الولايات المتحدة من سوريا والتعاون العسكري التركي غير المسبوق مع روسيا، ما الذي من الممكن أن نتوقعه في ما بعد في السياسة التركية.

بعد الهزيمة في انتخابات مارس المحلية، رأى أردوغان أن خياره الأمل هو تصعيد الصراع على طول الحدود. وكانت تركيا ومعارضتها تتعرضان لخطاب وحدوي مكثف حول شمالي سوريا وشرقي المتوسط وبحر إيجة. وكان لدى أردوغان الوقت لتقييم المجتمع التركي وليرى أنه سيكون المستفيد الأول من القومية المتشددة التي تجمع الأغلبية الساحقة من التّرك، سواء كانوا متدينين أو علمانيين، إسلاميين أو أتاتوركين، قرويين أو أهل مدن، شبانيا أو شيبيا.

كان الرئيس يعرف أنه سيلقى تاييدا كبيرا لنش هجومي ضد من تنظر إليهم قطاعات عريضة من المجتمع على أنهم أعداء مشتركين، باستثناء الأكراد، وعدد قليل من الليبراليين وأنصار الديمقراطية الاجتماعية. وكان يعرف أن أيًا من أحزاب المعارضة لن يستطيع أن يرفض جنون الحرب. وكان يعرف أنهم سيتكيفون على الفور مع خطاب الدولة، ويقولون إنهم مستعدون لتشكيل ائتلاف وحدة إذا لزم الأمر.

وقد كان محققاً. فقد ذهب حزب المعارضة القومي، الحزب الصالح، وإسلاميو حزب السعادة، إلى أبعد من ذلك بكثير، فانتقدوا أردوغان بسبب عدم شن حرب قوية بما فيه الكفاية. وأيد حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري، الغزو في البرلمان، لكن موقفه تحلل بعد ذلك، فأخذ يرسل رسائل متباينة هاجم فيها ترامب والولايات المتحدة، بدلا من أن يهاجم أردوغان.



ياوز بيدر صحافي تركي

في خطوة يُمكن وصفها بأنها تهور كبير، أولا مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ثم مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، اختار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يلعب لعبة قاسية هذا الشهر بإطلاق عملياته العسكرية في سوريا.

تلك اللعبة ستؤتي أكلها، خاصة في المشهد السياسي في الداخل، والذي يمثل ساحة حيوية بالنسبة إلى الرئيس التركي. كانت نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس الماضي صدمة هزت أردوغان، لكنها لم تُغيّره، وقد نجح في الخروج من الهزيمة الواضحة التي مُني بها، في صورة المنتصر الذي، كما قالت وسائل الإعلام الموالية له، "قوّم ترامب".

رجب طيب أردوغان رأى بعد الهزيمة في انتخابات مارس المحلية، أن خياره الأمل هو تصعيد الصراع على طول الحدود. وكانت تركيا ومعارضتها تتعرضان لخطاب وحدوي مكثف حول شمالي سوريا وشرقي المتوسط

اقترب الرئيس أكثر من أهدافه السياسية في الداخل، والمتملة في إصلاح الدمار الذي لحق بحزبه، وإسكاته المعارضة في حزبه، واستبعاد فكرة إجراء انتخابات مبكرة، وقمع المعارضة الوطنية، وشل المعارضة الكردية. وقد أدى نهج تحقيق التوازن من خلال افتعال الأزمات إلى ظهور نزعة عسكرية اجتاحت خصومه.

هل باتت الأحزاب التونسية تراهن على تشريعات مبكرة؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني
مدرء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الحكم، والديمقراطية برسم "الرفض المبدي للوجود الشكلي"، وحزب الشعب بعنوان "حكومة الرئيس التوافقي والشرعي بقوة الشارع"، و"الدستوري الحر" بمقدمات عدم التحالف مع "إخوان تونس"، وكلها مقاربات قادرة على إقناع جزء من الخزان الانتخابي ولكنها قد تأتي بـ"عقاب جماعي" آخر ضد الطبقة السياسية برمتها.

السؤال المركزي الذي يفرض نفسه في المشهد السياسي والانتخابي، على ماذا تراهن الطبقة السياسية التي وضعها الناخب التونسي في المراتب الأولى، وخاصة منها حركة النهضة؟

فان تضع حركة النهضة، وهو من حقهما السياسي، شرط عدم التحالف مع "قلب تونس" و"الدستوري الحر"، ثم تفرض على الجميع تشكيل حكومة من لونها السياسي وتسقط رئيس حكومة من داخلها، فهو ضرب في الصميم لميثاقية التنازل والتفاوض.

وأن يتبنى كافة الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة في "اشتراط" مستمر، تحت عناوين سياسية مختلفة، كلها تصب في خانة تحسين مقتضيات التفاوض واسترداد أرباح سياسية لم تجنّها بشرعية الانتخابات، لهُو استنزاف لرأس مال المواطن والوطن والمتمثل في "الوقت".

لا أحد بإمكانه أن ينفي على النهضة حقها في تشكيل الحكومة، ولا أحد أيضا بإمكانه أن يُصادر حق الأحزاب الأخرى في البقاء في صف المعارضة، ولكن لا أحد بإمكانه أن يقفز على حقيقة أن تونس اليوم لا تحكم بمنطق "النصف زائد واحد"، ولا وفق "حكومة الأقليات"، حيث بإمكان المعارضة أن تقلب الطاولة على الحكومة في أي ظرفية.

لن نجانب الصواب إن اعتبرنا أن غالبية الأطراف السياسية باتت تُرّجّح فكرة الانتخابات المبكرة، وأنها أصبحت تحضر للذرائع الانتخابية والسياسية لها.

فالنّهضة تمرّكز خطاب "الأمانة الانتخابية والمسؤولية الوطنية في

الانتخابات إلى الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية، فحزب حلال "سياسي الصدفه باتمايز".

وعندما يرفع أنصاف المهزومين شروطا لا يرفعها إلا المتكسحين لصناديق الاقتراع، وعندما يتشبث الحائزون على بعض المقاعد بشرط "بيضة القبان" في المعادلات الانتخابية العادية، وعندما يتمسك المهزومون أصلا بذات الخطاب والتصوّ، فتونس حبال السياسية الكبرى وعدم الاعتبار من الاستحقاقات الوطنية، وهو دليل لا فقط على هوية في الحكم بل أيضا، وهو الأهم، على أن الطبقة السياسية غير مؤهلة بعد على البناء التراكمي وتأسيس المستقبل.

لا منتصر اليوم في الانتخابات البرلمانية، بلغة الأرقام كل الأحزاب متراوحة بين أنصاف مهزومين ومهزومين بالكامل، وعندما لا يستنبط من النتائج المخيبة حقيقة أن الكل معاقب من طرف الناخب التونسي، وأن اللحظة الشعبية مرتبطة بضرورة

استراتيجي والتشارك كافق وطني جامع.

والعضلة هنا أيضا غير متعلقة بوجود مؤسسات أو أفراد فوق القانون والمتابعة القضائية في حال المخزلة الشغيلة، أو تنزيه الإعلام من إقتراف أخطاء مهنية أو أخلاقية، أو مُصادرة حق النهضة باعتبارها الحزب الأول في الانتخابات في تشكيل الحكومة، ولكن المعضلة متصلة بعدم استيعاب الدروس السياسية الكبرى وعدم الاعتبار من الاستحقاقات الوطنية، وهو دليل لا فقط على هوية في الحكم بل أيضا، وهو الأهم، على أن الطبقة السياسية غير مؤهلة بعد على البناء التراكمي وتأسيس المستقبل.

لا منتصر اليوم في الانتخابات البرلمانية، بلغة الأرقام كل الأحزاب متراوحة بين أنصاف مهزومين ومهزومين بالكامل، وعندما لا يستنبط من النتائج المخيبة حقيقة أن الكل معاقب من طرف الناخب التونسي، وأن اللحظة الشعبية مرتبطة بضرورة

استراتيجي والتشارك كافق وطني جامع.

والعضلة هنا أيضا غير متعلقة بوجود مؤسسات أو أفراد فوق القانون والمتابعة القضائية في حال المخزلة الشغيلة، أو تنزيه الإعلام من إقتراف أخطاء مهنية أو أخلاقية، أو مُصادرة حق النهضة باعتبارها الحزب الأول في الانتخابات في تشكيل الحكومة، ولكن المعضلة متصلة بعدم استيعاب الدروس السياسية الكبرى وعدم الاعتبار من الاستحقاقات الوطنية، وهو دليل لا فقط على هوية في الحكم بل أيضا، وهو الأهم، على أن الطبقة السياسية غير مؤهلة بعد على البناء التراكمي وتأسيس المستقبل.

لا منتصر اليوم في الانتخابات البرلمانية، بلغة الأرقام كل الأحزاب متراوحة بين أنصاف مهزومين ومهزومين بالكامل، وعندما لا يستنبط من النتائج المخيبة حقيقة أن الكل معاقب من طرف الناخب التونسي، وأن اللحظة الشعبية مرتبطة بضرورة



أمين بن مسعود كاتب ومحلل سياسي تونسي

في قصيدة "الجدارية" يتحدث محمود درويش عن "لقاء استثناف الموت بالحياة"، فيشير إلى مشاهد صادفته في رحلة "الموت المعانية"، سبق له أن عاشها في لحظة الحياة السابقة، فيقول، وهو "سيد الكلمات"، كاني رأيت هذه الرؤيا من قبل.

والحقيقة أن جانباً كبيراً من مشهديات ما بعد الانتخابات التونسية، يستحضر بشكل رتيب وهجين لحظة ما بعد 14 يناير 2011، لا فقط في مستوى الخطاب والشعارات والعناوين، بل أيضا في مستوى الإخطاء والزلات، التي كادت أن تصف بمؤسسات الدولة، وأن تأتي على التعاقد الاجتماعي الرمزي بين التونسيين. والإشكال هنا غير مرتبط بميثاقية الثورة ولا بمناقبية الانتفاضة، بل بالمنظومة السياسية التي استدرتها وبالمكانزمات الأخلاقية التي استصحبها، وهي منظومة قد يظن ظان أنه تم تجاوزها بشكل راديكالي، فالفعل التراكمي للشعوب الديمقراطية يفرض تجاوزاً وتصحيحاً للآداء وللسلوكات.

فلن يصح اتحاد الشغل مرعى لأسهم بعض السياسيين التونسيين، هو دليل على أن درس استثناء دور الاتحاد الوطني والسياسي والميثاقية وقدرته على تغيير المعادلات والتوازنات لم يُستكنه بالشكل المطلوب، وأن يصير جزء من المشهد الإعلامي في مرمى الاستهداف الرمزي والمادي من ذات المتربصين بالإعلام في 2011، لهُو برهان على أن مبدأ الديمقراطية واستقلالية القطع لم يهضم كما يجب، وأن تفرص النهضة على "خطاب ودها" جملة من الشروط على قاعدة أنها تحظى بالشرعية والشعبية والمسؤولية الانتخابية، فهي قريبة دافعة بان الحركة لم تستوعب التوافق كخيار

